٢٠٢٣

غلاء الأسعار وتحديد التسعيرة

تقرير : لجنة حماية المستهلك
التابع لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الأنسان

جمعية البحرين لمراقبة
حقوق الإنسان
Bahrain Human Rights Watch
Society

Consumer Protection
Committee

الموضوع

زيادة الأسعار في المنتجات الاستهلاكية في البحرين بدون مسوق او مبرر
إلى: المسؤولين المعنيين بحماية حقوق المستهلك في البحرين

نظرًا للتطورات الأخيرة والشكاوى المستمرة المتعلقة بارتفاع الأسعار في العديد من المنتجات الاستهلاكية في البحرين، قامت لجنة حماية المستهلك التابعة لجمعية مراقبة حقوق الإنسان بإجراء تحقيق معمق لتحديد الأسباب وتقييم الوضع الحالي.
تهدف هذه اللجنة إلى الحث على تفعيل قوانين حماية حقوق المستهلك

وأن من الأهداف المعلنة لأدارة حماية المستهلك في وازرة التجارة والصناعة وهو:

(التنسيق والتعاون مع المنظمات المختصة واللجان الاقليمية والدولية
وتطبيق سياسات حماية المستهلك)

ومن هذا المنطلق
نتقدم لكم بهذا التقرير المختصر

الأستنتاجات والبيانات

بعد تحليل البيانات و المعلومات، توصلت اللجنة إلى الاستنتاجات التالية

ارتفاع غير مبرر في الأسعار:

تم اكتشاف أن هناك غلوًا في الأسعار على بعض المنتجات الاستهلاكية المختلفة في البحرين. يعتبر هذا الارتفاع غير مبرر ويؤثر سلبًا على المستهلكين الذين يعانون في صعوبة في تلبية أحتياجتهم الأستهلاكية من المواطنين و المقيمين الذي تقل روتبهم عن ٥٠٠ دينار بحريني .

نقص في الشفافية:

لاحظت اللجنة نقصًا في شفافية الأسعار وسياسات التسعير المعتمدة من قبل العديد من محلات التجزئة الأستهلاكية الصغيرة و المتوسطة. حيث يجب على المزودين إطلاع المستهلكين على جميع تفاصيل السلع والتسعيرة الموحدة للسلعة من دون الحاجة للمفاصلة على السعر . من أجل إن يتخذ المستهلك قرارت شراء مستنيرة.

الأنعكاسات السلبية

أرتفع نسب التضخم :

زيادة أسعار السلع الأستهلاكية سوف ترفع من نسب التضخم في المجتمع وأتسع الفجوة بين مدخول الموطنين والمقيمين والتكلفة المعيشية.

ضعف المنافسة :

عدم وجود تسعيرة على السلع الأستهلاكية سوف يتنج عنه نزوح من المستهلكين عن تلك المحلات , وفي ذلك اضعف للمنافسة بين محلات التجزئة.

الأضرار بالسياحة :

أرتفاع الأسعار و عدم الشفافية في التسعير خصوص في المحلات الموجودة في الأسواق السياحية مثل سوق المنامة وسوق المحرق سوف يكون له تأثير في تدفق السياح.

التهرب الضريبي :

التهرب الضريبي الحاصل بسبب رصد السلع بأسعار أقل من سعر البيع لعدم وجود التسعيرة على المنتج.

الحلول و التوصيات المقترحة

تشديد الرقابة:

على محلات التجزئة من خلال زيادة عدد الزيارات الميدانية له للكشف على الغلو في الأسعار بدون مبرر. استنادنا على:

قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٢ بشأن حماية المستهلك الفصل الرابع المادة (١٥)

{ التلاعب في أسعار المنتجات محل التعامل بزيادتها أو بخفضها دون مسوغ }

تفعيل ألية التسعير الموحد :

لمحلات التجزئة الصغيرة والمتوسطة , يشترط فيه وضع التسعيرة لجميع المنتجات في مكان بارز في المحل. وتقديمها للمستهلك في حالة طلبه خصوصا في حالة عدم وجود جهاز المسح على barcode. ومعاقبة المخالفين في حالة عدم وضع تسعيرة للمنتج الواحد من نفس المحل.أستنادنا على :-

قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٢ بشأن حماية المستهلك الفصل الثاني المادة (٥) أ :

{يجب على المزود الإعلان عن سعر المنتج والتعريف به وبيان مدة الضمان وذلك كله وفقاً للقواعد والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير ، وللمستهلك الحق في الحصول على فاتورة مؤرخة تتضمن نوع المنتج وسعره ومدة الضمان إن وجدت }